

عدّة الوفاة بالشهر

وحائلاً أربعة من أشهر وعشرة لحرة للامر ونصفها لامّة ان دخلاً عليها الا زواج اولم يد دخلاً

وعدة الحامل

وعدة الطلاق الفسخ اقي بوضع حمل حرة او امّتا بشرط وضعها جميع الحمل وكون حملها لذك البعل فان يكن من الزنا لا تنقضي بالوضع فيها وفي موت فظني لكن نکاح حاييل من الزنا يجوز مع كره لمن قد فطنا

باب العدة بالاقراء

او بثلاثة من الاظهار الحرة تحيض بالاد وامر والطهر قد يمتد بين حيضين اكثر مما سنة او سنتين بقية الطهر كطهر يحبب جامع في ذلك ام لا المحبب والامنة التي تحيض دائماً عدتها طهران حقا فافهما كالقن مستولدة من برة كذا المبعضات والمطابنة للانفساخ والنكاح الفاسد وشبهته حكم طلاق القاصد

بار

باب الحيض

اقل سن الحيض تسع والخبيل ينقصر او في الحمل تسع حصل كذا اقل الاحتلام تسع وقيل عشر بالهلال فاسموا اقل حيض ليلة ويسومها او قد رزك ان تقطع منها وستة او سبعة فالبنة وخمسة مع عشرة اكثر ثم اذا زاد على خمس عشر فهو استحاضة فكل على حذر ثم اقل الطهر بين حيضتين فخمسة مع عشرة من غير من اما زمان اكثر الطهر فيما اتي له حد بقول العلما فالطول عدت حد فقد يطول طهر من من غير حد فالطهر قد يمتد بين حيضتين اكثر مما سنة او سنتين اقلها عشر ثلثا واثنان ان طلقت في الطهر ثم لحظتان لحرة فتقضي بطعنهما في دورها الثالث من حيضها كذا لها ان طلقت في الحيض بسبعة واربعين تنقضي مع الحظيرة فتقضي بالطهر في حيضها الرابع دون من

17